انطلاقا من مبدأ الشفافية وبعد ما تم إعلانه عن هروب أحد العاملين في الهيئة

العدساني يطلب كشفاً بأسماء وجنسيات جميع موظفي «مكافحة الفساد»

أعلن النائب رياض العدساني عن توجيه سؤال إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فالح العزب عن أسماء جميع الموظفين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد وجنسياتهم وتاريخ تعيينهم ومسمياتهم الوظيفية والوصف الوظيفي لكل موظف.

وجاء في نص السؤال: بتاريخ 22 سبتمبر 2017 صرح وزير العدل «انطلاقا من مبدأ الشفافية وما تم إعلانه عن هروب أحد العاملين في الهيئة العامة لمكافحة الفساد» حيث إن الموظف الوافد المتغيب يعمل بمجال أنظمة بيانات الذمة المالية في الهيئة العامة لمكافحة الفساد وإنه بصدد فتح تحقيق في الحادثة وفي يوم 24 سبتمبر أكد الوزير أن مجلس أمناء الهيئة قد اجتمع وأجرى تحقيقا حول الواقعة التي أثيرت وتم اعلان أن الموظف خرج في إجازة رسمية واستقال لظروف خاصة وبداعي العلاج ، وقد أثبت مجلس الأمناء أن الأنظمة كافة سليمة ولم يتم اختراقها أو استخدامها.

لكن بما أن أحكام قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد تسري على الفئات الآتية:

1 – رئيس ونواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن بشغل وظيفة تنفيذية بدرجة وزير.

2 – رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الأمة.

3 – رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء ورئيس ومستشاري المحكمة الدستورية والجهاز الفني للمحكمة والقضاة وأعضاء النيابة العامة ورئيس وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع والمدير العام وأعضاء كل من الإدارة العامة للتحقيقات في وزارة الداخلية والإدارة القانونية في بلدية الكويت والمحكمين والخبراء بوزارة العدل والمصفين والحراس القضائيين ووكلاء الدائنين والموثقين وكاتب العدل بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق بوزارة العدل.

4 – رئيس ونائب رئيس وأعضاء المجلس البلدي.

5 – رئيس وأعضاء المجالس والهيئات واللجان التي تضطلع بمهام تنفيذية ويصدر قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الوزراء بتشكيلها أو بتعيين أعضائها.

6 – رئيس جهاز المراقبين الماليين ونائبه ورؤساء القطاعات والمراقبين الماليين.

7 – القياديون وهم:

– شاغلو مجموعة الوظائف القيادية في جدول المرتبات العام (الدرجة الممتازة / وكيل وزارة / وكيل مساعد).

– أعضاء مجالس الإدارات والمديرون العامون ونوابهم أو مساعدوهم والأمناء العامون ونوابهم أو مساعدوهم في الهيئات أو المؤسسات العامة أو أي جهة حكومية.

– من في حكم القيادي من رؤساء الجهات ونوابهم أو الوحدات الإدارية أوالأعضاء المنتدبين في الهيئات والمؤسسات العامة.

– مدراء الإدارات ومن في حكمهم من رؤساء الوحدات التنظيمية المعتمدة في هياكلها بمستوى إدارة أو أعلى من هذا المستوى.

– ويسري حكم البندين السابقين على العسكريين والدبلوماسيين والمدنيين في الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة والجهات ذات الميزانية الملحقة أو المستقلة متى اضطلع بالمسؤوليات أو تمتع بالمزايا المقررة للوظيفة سواء كان شغلهم للوظيفة بصفة أصلية أو مؤقتة.

وتتولى الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية بصفة دورية تحديد وتحديث شاغلي هذه الوظائف الخاضعين لأحكام هذا القانون.

وأؤكد أن سؤالي البرلماني هدفه استيضاح الأمور وليس تشكيكا في عمل الهيئة أو بمجلس الأمناء والموظفين ولا تقليلا من الوافدين المحترمين وإنما لهم كامل الاحترام والتقدير، وأن السؤال من ضمن الرقابة البرلمانية على أعمال السلطة التنفيذية.

لذا يرجى تزويدي بالآتي:أولا: جميع أسماء الموظفين وجنسياتهم وتاريخ تعيينهم ومسمياتهم الوظيفية والوصف الوظيفي لكل موظف في الهيئة.

ثانيا: نتائج التحقيق مرفق المحضر في اجتماع مجلس الأمناء وبناء عليه أعلن عن سلامة الإجراءات وأن الأنظمة كافة سليمة حول حادثة استقالة الموظف الوافد «ع.ن».

ثالثا: الوصف الوظيفي والمهام والمسؤوليات الوظيفية والمكلفة للموظف المذكور أعلاه وصورة عقد العمل وصورة لآخر إجازة دورية وهل تم تمديدها وصورة استقالته.

رابعا: ما الأسباب التي دعت الهيئة بتوظيف وافد بوظيفة مدخل بيانات بدلا من كويتي حتى وإن كانت لجان فحص الإقرارات والمشكلة من بعض أعضاء مجلس الأمناء هي الجهة الوحيدة التي لديها صلاحية الاطلاع على إقرارات الذمة المالية.

خامسا: ما مدى صحة أن الموظف المشار إليه بالسؤال قد طلب لجوءا من السلطات الألمانية وهو الآن خارج البلاد.

رياض العدساني

ضمن أولويات دور الانعقاد المقبل

ماجد المطيري : حشد الأغلبية النيابية لإقرار القوانين الشعبية

■ تلويح بعض النواب بتقديم استجوابات وتفعيل الشق الرقابي حق مكفول لهم وعلينا في الوقت ذاته تفعيل الدور التشريعي

■ الدوسري: إقرار خفض سن التقاعد بات استحقاقا واجباً ونحذر من عرقلته وتأجيل التصويت عليه

ماجد المطيري

دعا النائب ماجد المطيري لجنة الأولويات البرلمانية إلى وضع تقارير اللجان المنجزة حول المقترحات التي تحسّن من الوضع المعيشي للمواطنين ضمن أولويات دور الانعقاد المقبل ، كما تمنى على اللجان التي لم تنجز تقاريرها حول هذه المقترحات إلى الإستعجال بإنجازها خلال ما تبقى من العطلة البرلمانية.

وأضاف في تصريح صحافي أن دور الانعقاد الماضي لم يشهد الإنجازات المأمولة والتي وعدنا بها الناخبين خلال حملاتنا الانتخابية ، مشددا على ضرورة ترتيب الأولويات النيابية لتكون القوانين الشعبية التي تهم المواطنين في مقدمة هذه الأولويات.

وأكد المطيري أن تلويح بعض النواب بتقديم استجوابات وتفعيل الشق الرقابي حق مكفول لهم وعلينا في الوقت ذاته تفعيل الشق التشريعي والاتفاق على تقديم القوانين الشعبية ، وحشد الأغلبية النيابية الكفيلة بتمرير هذه القوانين في قاعة عبد الله السالم والتصدي لمبررات الحكومة التي تتذرع بالكلفة المالية في رفض القوانين.

من جانبه أكد النائب ناصر الدوسري أن اقرار قانون خفض سن التقاعد بات استحقاقا واجبا وأولوية اساسية لمجلس الأمة في دور الانعقاد المقبل.

وقال الدوسري في تصريح إن التصويت على تقرير اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية بشأن تعديل بعض أحكام الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 باصدار قانون التأمينات الاجتماعية يجب أن يكون اولى اولويات المجلس في دور الانعقاد الثاني.

وأضاف الدوسري انه وقع اليوم على طلب لإعطاء تقرير اللجنة المالية أولوية والنظر فيه بصفة الاستعجال في اول جلسة لمجلس الامة في الدور المقبل، تأكيدا لأهمية هذا القانون وضرورة الاسراع في اقراره.

ودعا الدوسري الحكومة الى تاييد المجلس في توجهه لإقرار خفض سن التقاعد، لما لهذا القانون من مميزات وايجابيات كثيرة، محذرا من محاولات عرقلة اقرار القانون او تاجيل التصويت عليه.

تتمات

الغانم : المجلس

بعض الأطراف ، التي تحاول في الوقت الحالي ترويج الإشاعات ، بهدف دفع النواب للتصعيد ، غير آخذة بالاعتبار الأوضاع الإقليمية والمحلية.

وبين أنه لا يوجد شيء يتعلق بحل مبكر ، وأن هذا الأمر بيد صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، مؤكدًا أن ما ينقل مجرد إشاعات من أطراف معروفة للجميع .

وأوضح الغانم انه بشأن الاستجوابات أو غيرها من الأدوات الدستورية المتاحة وفق الإطار الدستوري ، فهي خاضعة لتقدير النواب، ولن يتحدث عن حل مبكر لا يوجد شيء من هذا القبيل في الوقت الحاضر.

التنسيق بين الجهات

تقرير بهذا الشأن إلى لجنة «رفع كفاءة العمل بالموانئ» ، التي يترأسها وزير النفط ووزير الكهرباء والماء .

كما قرر المجلس تشكيل لجنة برئاسة وزارة المالية ، تضم في عضويتها كلا من وزارة الداخلية ، بلدية الكويت ، شركة المشروعات السياحية ، وللجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا ، تتولى مسئولية الإشراف على تذليل جميع المعوقات والعراقيل ، التي تعيق تنفيذ مشروعات تطوير مرافق شركة المشروعات السياحية، ومعالجتها بالحلول المناسبة ومتابعة وتسهيل استصدار التراخيص والقرارات اللازمة لهذا الغرض ، وإخلاء المواقع التابعة للشركة من كافة معوقات تنفيذ مشاريعها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم 105 لسنة 1980 بشأن نظام أملاك الدولة ، والنصوص والإجراءات المعمول بها في هذا الشأن ، وموافاة مجلس الوزراء بالنتائج والتوصيات التي تسفر عنها اجتماعات اللجنة بشأن الموضوع وخلال شهر من تاريخه .

وقد اعتمد المجلس مشروع مرسوم بدعوة مجلس الأمة لدور الانعقاد في 24 أكتوبر القادم ، ورفعه لسمو نائب الأمير.

من جهة أخرى أبن مجلس الوزراء المغفور بإذن الله حمد مبارك العبار، عضو مجلس الأمة والوزير السابق الذي انتقل إلى رحمة الله مؤخرا ، مستذكرا بالتقدير جهوده المخلصة وإسهاماته الوطنية على مختلف الأصعده في خدمة قضايا وطنه .

النقابة تحذر

منذ مايقارب 11 عاما .

من ناحيتها أكدت نقابة ديوان الخدمة أنه تم الاتصال والتنسيق مع رئيس الديوان أحمد الجسار ، على تعطيل الدوام الرسمي ، حتى تكشف لجنة من المختصين على المبنى والتأكد تماما من سلامة المبنى الآيل للسقوط.

وأكدت النقابة عبر بيان لها على موقعها الرسمي على «تويتر» أن إخلاء المبنى هو مسؤولية رئيس الديوان، وحذرت النقابة من الاستخفاف بأرواح الموظفين والمواطنين ، عبر الرجوع والدوام .

وكان رئيس نقابة ديوان الخدمة المدنية السابق علي التويجري قد حذر من كارثة يمكن أن تحدث في أية لحظة ، بسقوط مبنى ديوان الخدمة المدنية.

وقال إن مبنى الديوان معرض للسقوط ، وان فيه عيوبا معمارية وقد تمت معاينة الخلل وسيتم اصدار تقرير بشأنه ، منبها إلى انه يمكن ان يحصل ما لا تحمد عقباه ، فتتعرض ارواح الموظفين ومراجعي الديوان للخطر وأرواح البشر لا يجوز التساهل بشأنها.

وحمّل التويجري قيادات الديوان المسؤولية ، عما قد يحصل جراء تعرض المبنى للسقوط ، مطالبا باخلاء المبنى الى ان يصدر تقرير المهندسين الذين كشفوا عليه ، مبينا ان الوضع سليم ولا توجد هناك اية خطورة على ارواح الموظفين والمراجعين.

وقال : «أتمنى اصدار قرار بوقف العمل في المبنى لحين ظهور نتائج الفحص ، قبل ان تحصل كارثة وحينها لا ينفع الندم» .

على صعيد ردود الفعل النيابية اعتبر النائب صلاح خورشيد ، أن ما حدث في مبنى ديوان الخدمة المدنية الجديد ، من انهيار الأسقف والمظلات ، والذي تطلب دخول رجال الإطفاء وإخلاء المبنى ، خوفاً من الانهيار وإصابة العاملين فيه ، يعتبر مهزلة وإخفاقا جديدا يضاف إلى الإخفاقات المتعددة للحكومة بشكل عام ووزارة الأشغال تحديدا ، وتقاعس مسئوليها عن أداء دورهم في تنفيذ المشاريع المهمة للدولة .

واعتبر خورشد انه أمام هذه المهازل في إدارة مرافق الدولة ، ووجود تقصير من قبل المسئولين في وزارة الأشغال ، وعدم متابعتهم في المحاسبة وعدم وجود صيانة حقيقية للمباني ، بل مجرد عقود توقع وشركات تستفيد وأموال تهدر ، نجد أنه من واجبنا استخدام أدواتنا الدستورية ، ومساءلة الوزراء المعنيين واستجوابهم ليتحملوا مسؤلياتهم السياسة.

أضاف : «لن نصمت حتى لا تزهق الأرواح وتسقط تحت الأنقاض ، لا سمح الله».

الشاهين يقترح

تكون قيمة وثيقة الجنسية الكويتية كباقي الوثائق التي يتسلمها الانسان ، مؤكدا أنها وثيقة عظيمة تعبر عن انتماء الانسان للوطن والأمة ، ويترتب عليها مسؤوليات كبيرة تجاه الوطن الذي دخل في حيزه .

وبين أنه وتاسيا بالدول المتقدمة يجب جعل مراسم رسمية لتسليم الجنسية ، بأن تكون هناك مجموعة من الناس ممن وقع عليهم الاختيار لنيل شرف الجنسية يجتمعون ليؤدوا قسم المواطنة ، ويتم تسليمهم شهادات الجنسية خلال فعالية يحضرها ممثلون للسلطات الثلاث ، وتعقد هذه الفعالية بشكل دوري كل ربع سنة .

«الشباب» : تأجيل

أضاف أن اللجنة سوف تتلقى ردود الأفعال من قبل الرياضيين والإعلاميين والنواب السابقين الذين تقدموا بتعديلات في السابق قبل أن يعرض القانون في دور الانعقاد المقبل.

وأوضح أن هناك مداولة أولى للقانون وبعدها باسبوعين ستكون المداولة الثانية، وخلال هذه الفترة ستأتي الحكومة برأيها وكذلك الأعضاء الآخرون، مؤكدًا أن اللجنة على استعداد لسحب القانون بأكمله في حال رأى أحد الأعضاء التعديل عليه.

وأكد أن لجنة الشباب والرياضة تسعى إلى زف خبر مفرح للشعب الكويتي، رغم أنها واجهت معوقات خلال العمل وتم إشغالها بقضية الإيقاف واستجواب وزير الشباب والرياضة السابق الشيخ سلمان الحمود وكذلك المراسلات مع للجنة الأولمبية الدولية.

وشدد الفضل على قبول اللجنة برأي الأغلبية، مؤكدًا أنه لا يمكن تأجيل التصويت أكثر من ذلك بسبب صعوبة توفير النصاب اللازم للتصويت على القانون خلال هذه الفترة نتيجة سفر أغلب الأعضاء.

وأكد عدم وجود خلافات بين الأعضاء وأن الأمور تتم في أجواء ديمقراطية، وأن اللجنة لا تسعى لإقصاء أي طرف.

وجدد الفضل التأكيد أن إقرار الاقتراح بقانون الخاص بتطوير الرياضة الكويتية ، سيحقق قفزة نوعية لم تحققها أي لجنة تعاملت مع موضوع الرياضة في السابق.

من جهته أعلن النائب عبد الوهاب البابطين انسحابه من تشكيل لجنة الشباب والرياضة ، بسبب الإصرار على التصويت على قانون تطوير الرياضة الكويتية دون الاطلاع على التعديلات المقدمة من الحكومة ومناقشتها بتمعن، معتبرا أن ذلك اقصاء للرأي الاخر.

وقال البابطين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة ان القضية الرياضية ستزداد سوءا في ظل الاجراءات التي اتخذت في اللجنة، مشيرا إلى ان «ما حصل في اجتماع اليوم لا يفرح، وسوف نذهب الى مرحلة لا يحمد عقباها لا نريد الذهاب لها».

وبين انه اشاد بالمحاولات المتكررة لتطوير الرياضة ، وان موقفه واضح برفع الإيقاف الرياضي عن الكويت اولا ، ثم الاتجاه نحو تطوير الرياضة ونقلها من مرحلة رياضة هاوية الى الاحتراف ثانيا.

واكد البابطين ان المسودة أرسلت إلى اللجنة الأولمبية للاستئناس برأيهم ، قبل إقرار القانون إدراكا لأهمية ان تكون اللجنة شريك في الحل، معتبرا ان هناك من يدفع نحو عدم حل القضية الرياضية.

واشار إلى انه أعلن انسحابه من اللجنة «التي تنتهي مع بداية دور الانعقاد المقبل» من باب الاعتراض، لأنه لم يطلع على التعديلات المقدمة من الحكومة ومن بعض النواب بالرغم من انني طلبته ذلك.

وأوضح أنه طلب تأجيل اجتماع اللجنة لحين عودته من المهمة المكلف بها من المجلس الا ان رئيس اللجنة رفض وأبلغه ان الاجتماع سوف يعقد الخميس المقبل، معتبرا ذلك إقصاء متعمد.

وقال إنه لن يترك هذه القضية وأنه بمثابة الطرف الثالث الذي يمثل ابناء الشعب الكويتي، معتبرا ان مهمة وزير الشباب الحالي صعبة ونصحه بترك هذا المكان، وأنه «لن أصد عنه وسوف أمارس حقي الدستوري».

وأبدى البابطين أسفه لظهور قرعة دورة الخليج أمس ، دون تواجد لعلم الكويت، وأنه يعتذر عن ذلك لكل الجمهور الرياضي ، واعدا بالاستمرار في متابعة القضية.

«الداخلية» : لا صحة

العامة للعلاقات والإعلام الأمني ، مختلف وسائل الإعلام ، استقاء أي معلومات أو أخبار أمنية من إدارة الإعلام الأمني ، وعدم الخوض في الشؤون الأمنية من غير مصدرها الرسمي ، مشيرة إلى أن أبوابها مفتوحة للرد على أي أسئلة واستفسارات.

الأكراد قالوا

وبدأ التصويت في الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان شمال العراق، الاثنين، على الرغم من المخاوف الإقليمية والدولية من أنه سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

وفتحت مراكز الاقتراع أبوابها في الساعة الثامنة صباحاً بالتوقيت المحلي (05.00 بتوقيت غرينتش). وستعلن النتائج النهائية خلال 72 ساعة.

وقد أدلى رئيس الإقليم، مسعود بارزاني، بصوته في الاستفتاء.

وكان بارزاني، قد قال، في مؤتمر صحافي، الأحد، بشأن الاستفتاء، إن «دولتنا القادمة ديمقراطية مدنية وليست مذهبية»، مشيرا إلى أن معارضي الاستفتاء والمجتمع الدولي سيتعاملون مع الأمر الواقع.

وأكد بارزاني أنهم ماضون قدماً في الاستفتاء، ويرفضون لغة التهديد، مضيفا أن «الاستفتاء هو مجرد خطوة أولى وستكون بعده عملية طويلة. نحن مستعدون لمواجهة أي عدوان لكننا لا نفكر في نزاع عسكري أبدا، ولن يستطيع أي مسؤول سياسي أو عسكري إيقاف الاستفتاء».

كما أوضح أن الأكراد تعرضوا لحملات إبادة قبل التفكير في الاستفتاء، مشددا على أن الاستفتاء هو أفضل الخيارات الديمقراطية لسماع صوت الشعب.

ومازال الأكراد يطمحون على مدى أجيال إلى إنشاء دولة لهم، ويتوقع أن تكون النتيجة موافقة كاسحة على الانفصال.

ولكن هناك مخاوف من أن يؤدي الاستفتاء إلى حدوث صراع في المنطقة.

وقد نددت الحكومة المركزية في العراق بمرارة بالاستفتاء، وتبذل مساعي حاليا لحرمان المنطقة الكردية من عوائد النفط فيها.

وعارضت تركيا وإيران بشدة إجراء التصويت، خوفا من أن يزيد من الشعور بالانفصال بين الأقليتين الكرديتين لديهما.

وأغلقت إيران حدودها مع إقليم كردستان العراق.

أما تركيا فقد شددت إجراءات العبور والتدقيق في حركة القادمين من شمال العراق، بحسب ما أعلنه وزير التجارة والجمارك التركي، بولانت توفانكجي.

ووصفت الحكومة السورية الاستفتاء بأنه «باطل أصلا ومضمونا»، مؤكدة على لسان نائب وزير الخارجية أيمن سوسان، دعمها «لوحدة وسيادة وسلامة أراضي العراق».

وأضاف أن «الأكراد جزء لا يتجزأ من النسيج الوطني للدول التي يوجدون فيها».

ويشكل الأكراد رابع أكبر مجموعة إثنية في الشرق الأوسط، لكنهم لم يحظوا بدولة لهم على مر التاريخ.

وتشير تقديرات إلى أن نسبة الأكراد في العراق تتراوح بين 15 في المئة و20 في المئة من إجمالي عدد السكان البالغ 37 مليون شخص. وعلى مدار عقود، واجه الأكراد موجة من القمع قبل أن ينالوا حكما ذاتيا في عام 1991.

وردا على تعهد بارزاني بالسعي لإجراء محادثات مع الحكومة المركزية في بغداد بشأن نتائج الاستفتاء ، طالبت الحكومة العراقية حكومة كردستان بتسليم المواقع الحدودية الدولية والمطارات ودعت الدول الأجنبية إلى وقف استيراد النفط الكردي.

وجاء في بيان لمكتب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي أنه طلب «من دول الجوار ومن دول العالم التعامل مع الحكومة العراقية الاتحادية حصرا في ملف المنافذ والنفط».

وقال بارزاني في مؤتمر صحفي في إربيل، إن «الشراكة مع بغداد فشلت ولن نعود إليها»، مضيفا أن «الاستفتاء هو أول مرحلة من تعبير (إقليم) كردستان عن رأيه. بعد هذا، ستبدأ عملية طويلة».

وأضاف أن «الاستفتاء ليس بهدف ترسيم الحدود أو فرض أمر واقع. نريد حوارا مع بغداد لحل المشاكل، والحوار ممكن أن يستمر عاما أو عامين».

وكان العبادي قد وصف الاستفتاء بأنه غير دستوري وقال إن «التفرد بقرار يمس وحدة العراق وأمنه ويؤثر على كل مواطنيه وعلى أمن المنطقة عبر اجراء الاستفتاء على الانفصال من طرف واحد هو قرار مخالف للدستور وللتعايش السلمي بين المواطنين».

وقد أعلنت إيران الأحد إغلاق مجالها الجوي مع كردستان، فيما بدأت مناورات عسكرية بالقرب من حدودها مع الإقليم الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي.

وتشدد إيران وتركيا على معارضة الاستفتاء، في ضوء مخاوف من أن يشعل المزيد من الاضطرابات بين الأقلية الكردية في البلدين.

وحذر مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في وقت سابق من التأثير المحتمل للاستفتاء على زعزعة استقرار المنطقة.

وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن الاستفتاء غير الملزم قد يعرقل جهود مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية وعودة النازحين العراقيين إلى ديارهم.

ميركل تبدأ

حزب (البديل من أجل ألمانيا) اليميني المتشدد باعتباره أكبر الفائزين، إذ حصل لأول مرة على تمثيل برلماني بلغ 13 في المئة من عدد الأصوات.

واستبعدت ميركل عقد أي صفقة معه.

وقد تضطر ميركل إلى ضم حزبين أصغر إلى الحكومة، لأن حزب الاشتراكيين الديمقراطيين، وهو حزب ينتمي إلى يسار الوسط، نأى بنفسه عن المشاركة في الائتلاف في أعقاب النتيجة السيئة التي حصل عليها منذ الثلاثينيات.

وأدى الشك المحيط بتشكيل الحكومة إلى انخفاض سعر اليورو في الأسواق الآسيوية، ودعا قادة الأعمال في ألمانيا إلى اتخاذ إجراء سريع لتلافي أي ضرر للاقتصاد.

ويقول مراسل بي بي سي إن المحادثات قد تستمر أسابيع.

وأعيد انتخاب ميركل لفترة رابعة في الوقت الذي حقق فيه القوميون نجاحا تاريخيا في الانتخابات الفيدرالية، وانخفض التأييد لائتلافها المحافظ، لكنه سيبقى أكبر تكتل في البرلمان.

وقال الحزب الديمقراطي الاشتراكي، شريك ميركل الحالي في الائتلاف، إنه سينضم إلى المعارضة بعد أن مُني بخسائر كبيرة.

ويحتل حزب «البديل من أجل ألمانيا» المرتبة الثالثة في نتائج الانتخابات. وتعني النتائج التي حصل عليها حصول حزب معاد للإسلام على مقاعد في البرلمان الألماني لأول مرة.

وتجمع عشرات المتظاهرين قبالة مقر الحزب في برلين، وحمل بعضهم لافتات كُتب عليها «مرحبا باللاجئين».

وقالت ميركل، التي تشغل منصبها منذ 12 عاما، في كلمة لمؤيديها، إنها كانت تأمل في «نتيجة أفضل».

وأضافت أنها ستستمع إلى «مخاوف» ناخبي حزب «البديل من أجل ألمانيا»، حتى تكسب ثقتهم مجددا.

وقالت أيضا إن حكومتها عليها التعامل مع القضايا الاقتصادية والأمنية، إضافة إلى التعامل مع الأسباب الأساسية للهجرة، وهي أحد الأسباب الرئيسية لتحقيق نجاح في الانتخابات.

وقالت ميركل «اليوم يمكننا القول إننا الآن لدينا تفويض لتحمل المسؤولية بهدوء مع شركائنا طبعا».